Algerian Journal of Human and Social Sciences
المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN : 2588-1558 / EISSN : 2710-8635

المجلد:06/العدد:01
(جوان 2022) ص: 301-321

البعد الطاقوي كمحدد للتوتر الفرنسي- التركي في منطقة شرق المتوسط

The energy dimension as a determinant of the French-Turkish tension in the Eastern Mediterranean

سفيان منصوري[1*]، إلهام بن العلمي[2]

Sofiane MANSOURI[1*], Ilham BENLEULMI[2]

[1]جامعة محمد بوقرة بومرداس (الجزائر) s.mansouri@univ-boumerdes.dz

[2]جامعة محمد بوقرة بومرداس ، مخبر الدراسات السياسية والدولية (الجزائر)

i.benleulmi@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإرسال: 2021/12/10 تاريخ القبول: 2022/02/07 تاريخ النشر: 2022/06/18

ملخص:

تهدف الدراسة في البحث عن د واقع فرنسا وآلياتها نحو تعزيز وجودها في منطقة شرق المتوسط ، مع عرض موقف تركيا تجاه السياسة الفرنسية،خاصة بعد القرار التركي بإرسال سفن التنقيب عن موارد الطاقة في المنطقة منذ أشهر ، وبروز المقاربة التدخلية الفرنسية ، بهدف صد النفوذ التركي بالمنطقة ووقف أنشط ته، الأمر الذي ترفضه تركيا معتمدة بدورها على القوة الصلبة والعلنية لحماية حقوقها في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: شرق المتوسط؛ فرنسا؛ موارد الطاقة؛ الموقف التركي؛ المقاربة العسكرية.

Abstract :

The study aims to examine France's motives and the mechanisms adopted for strengthening its presence in the eastern Mediterranean, while presenting Turkey's position on French policy, especially after the Turkish decision by sending ships for energy resources months ago, and the emergence of french interventionist approach, aiming at replling Turkish influence in the region and stopping its unilateral activities, which Turkey rejects relying on hard power to protect its rights in region.

Key words :Eastern Mediterranean ; France ; energy resource ; Turkish position ; military approach

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

شهدت منطقة شرق المتوسط محطات متباينة من التصعيد والتهدئة بين تركيا من جهة وفرنسا وحلفائها من جهة أخرى؛ خاصة بعد وصول الرئيس ايمانويل ماكرون إلى سدة الحكم، واتسع نطاق الخلافات بين تركيا وفرنسا في الفترة الراهنة حول القضايا الإقليمية المختلفة؛ لعلّ أبرزها التنقيب التركي عن الطاقة شرق المتوسط، قضيتي قبرص واليونان المتعلقة بترسيم الحدود البحرية، الملف اللبناني، إضافة إلى الأزمة في ليبيا، والتي تربطها بهم مصالح قومية، وعلى الرغم من عدم امتلاك فرنسا سواحل شرق المتوسط إلّا أنها تسعى إلى اكتساب حضور متواصل بالمنطقة انطلاقا من توليفة من الدوافع ذات البعد الداخلي فضلا عن تلك الخارجية التي تمس صميم أمنها الطاقوي.

وتتحكم في سياستها تلك مجموعة من المحددات تتعلق أولا بتاريخ الانتداب الطويل لدول المنطقة، إضافة إلى العضوية الدائمة في مجلس الأمن وكذلك في تكتل الإتحاد الأروبي والحلف الأطلسي،كما تُصنّف ضمن الدول المتطورة صناعيا لذا تولي اهتماما بالغا بالموارد الإستراتيجية لتحقيق الازدهار الاقتصادي، الأمر الذي جعلها تتطلع لأن تكون في قلب معادلة القوة والنفوذ لتحقيق مصالحها، ومما لا شك أن التوجهات السياسية للدول تنبثق من مجموع تصوراتها ، لذا يبدو جليا أن فرنسا أدركت مخاطر تمدد تركيا نحو أحد مجالات نفوذها الهامة ما يمكّنها بالضرورة من التمدد باتجاه افريقيا عبر البوابة الليبية، فعملت على ممانعته من خلال طرح إستراتيجية تجمع بين تعزيز حضورها العسكري وبناء تحالفات إضافة إلى حشد مؤيديها لاتخاذ موقف موحد وحازم ضد تركيا.

على صعيد ذي صلة، بعد رفض اليونان وقبرص التعاون والتفاوض مع تركيا، بناءً على الدعم الذي تتلقاه من فرنسا، والتمادي في تجاهل حقوق تركيا وقبرص الشمالية، تخلت تركيا عن السياسة الناعمة نحو وضع سياسات التنقيب عن الموارد الهيدروكربونية في المناطق التي تراها ضمن كيانها السيادي، بالاعتماد على القوة البحرية لحماية أنشطتها الاستكشافية في إطار إستراتيجيتها الشاملة التي تعرف "بالوطن الأزرق"، يقودنا هذا السياق إلى طرح

الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يساهم المحدد الطاقوي في إذكاء التوتر الفرنسي- التركي في منطقة شرق المتوسط؟**

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: دوافع فرنسا لتعزيز حضورها بمنطقة شرق المتوسط في عهد ماكرون

المحور الثاني: الآليات الداعمة للدور الفرنسي في منطقة شرق المتوسط

1 -الترتيبات الأمنية الفرنسية في منطقة شرق المتوسط

2 -سعي فرنسا نحو تحجيم الدور التركي بالمنطقة: عبر الهياكل

أ -عبر الإتحاد الأروبي

ب -عبر الناتو

ج- عبر منتدى شرق المتوسط

المحور الثالث: ردود الفعل التركية على التصعيد الفرنسي تجاهها

2. المحور الأول: دوافع تحرك فرنسا نحو تعزيز وجودها في منطقة شرق المتوسط في عهد ماكرون

تساهم عدة محددات في تشكل سياسة فرنسا تجاه منطقة شرق المتوسط، بغرض تحقيق جملة من الأهداف المسطرة والمدروسة، وترتبط دوافع تلك السياسة بسياقات داخلية وأخرى دولية، تتلخص الدوافع المرتبطة بالداخل الفرنسي في الأزمة غير المسبوقة التي تشهدها فرنسا على كافة الأصعدة الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية وخاصة الصحية في ظل جائحة كورونا، بالإضافة إلى جملة الانتقادات الموجهة للرئيس ماكرون على فشله في إدارة الأزمات، لذا يحاول من خلال التوجه الخارجي أن يستعيد مزيد من الدعم السياسي، واستغلاله لحساب حملته الانتخابية في الاستحقاقات القادمة.

أما الدوافع الخارجية، والتي تمثل محور دراستنا، فترتبط بأكثر من هدف، وإن كان الهدف الأبرز هو الحد من نفوذ تركيا واحتواء طموحها اللاّمتناهي في إيجاد مصادر الطاقة في شرق المتوسط قبالة سواحل قبرص، ليبيا، واليونان، وفي هذا السياق نشير إلى عدد من الدوافع المفسرة لتحرك فرنسا المتزايد نحو شرق المتوسط.

1.2 بناء تحالف مع اليونان:

في إطار تطلع فرنسا نحو تعزيز مكانتها في معادلة القوة في منطقة شرق المتوسط، تتباين تحركاتها بين توجهات أحادية الجانب وأخرى عبر بناء وتقوية التحالفات الإستراتيجية مع الفاعلين الإقليميين والدوليين، وهو ما يبيّنه تقاطع أهدافها في الشهور الأخيرة مع حليفها التقليدي اليونان، في عدد من الملفات، منها قضية قبرص؛ إذ حذرت تركيا الشركات الأجنبية في 2018، من المساس بحقوق القبارصة الأتراك في مواردهم الطبيعية، منها شركة "توتال" الفرنسية التي تتطلع إلى الحصول على ترخيص بحفر استكشافي آخر عن الهيدروكربونات جنوب قبرص، رغم أنها مُنعت من طرف السفن الحربية التركية قبل عدة أشهر من التنقيب في جنوب شرق قبرص،[1]، كما أدانت تركيا انتهاك جرفها القاري وتطالب بأجزاء مهمة من البلوكات (1و3و4و6و7)، من المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، [2]، بالمقابل تُكثف تركيا جهود التنقيب عن النفط والغاز شرق المتوسط، ففي عام 2019 أرسلت تركيا سفينتي "فاتح" و"يافوز" للتنقيب قبالة سواحل قبرص، وفي ذات السياق وكتحدٍ للاتفاق الذي وقّعته مصر واليونان بشأن ترسيم الحدود البحرية، هذا الأخير والذي يُعتبر بدوره ردا عن ذلك الذي وقُّع بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية في نوفمبر 2019، أرسلت تركيا سفينة "عروج ريس" مدعومة بفرقاطتين، شهر أوت 2020، للتنقيب جنوب جزيرة كاستيليريزو اليونانية.[3]

كما تمثّل تحركات تركيا أيضا قبالة سواحل قبرص، مثال آخر عن مضي تركيا نحو هدفها، أين نشرت سفينة التنقيب "يافوز" مرفقة بثلاث سفن إمدادات بحرية، دون أدنى اعتبار لتحذيرات الغرب،[4] وهي السلوكات التي وصفتها فرنسا بالعدوانية وبالسياسة التوسعية، والتي تحجّجت بها لتأكيد دعمها لحليفها اليونان في سياق خطواتها الرامية إلى تعزيز وجودها بالمنطقة.

2.2 مقدرات ليبيا النفطية:

تحتل ليبيا المرتبة الخامسة عربيا من حيث احتياطات النفط، حيث يصل حجم احتياطها إلى حوالي 50 مليار برميل وفقا لتقارير منظمة أوبك، ويُقدّر أن هناك نحو 1,5 ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، تحصل فرنسا على ما نسبته 33% من صادرات النفط والغاز الليبي بعد الثورة.[5]، علاوة على الاستثمارات الهائلة التي تستحوذ عليها الشركات الفرنسية في قطاع الطاقة؛ حيث تمتلك شركة "توتال" الفرنسية بحسب الموقع الرسمي للشركة 75% من حقوق التنقيب في حقل الجرف (المناطق 15و16و32)، و30% من حقوق التنقيب في حقل الشرارة (بلوك 129و130) و 24% من حقوق التنقيب في قاع مرزوق (بلوك 130و131) وأخيرا 16% من حقوق التنقيب في حقل الواحة.[6]، فعلى هذا الأساس تسعى فرنسا لاستعادة نفوذها في منطقة شمال افريقيا لحماية مصالحها في الجنوب (الساحل) عبر بوابة ليبيا، وهو ما يفسر أيضا مضاعفة جهودها لفرض نفسها كفاعل أساسي والطرف الدولي الثالث الضامن لحل الأزمة الليبية.

توصف السياسية الفرنسية تجاه ليبيا بازدواجية المعايير، ففي الوقت الذي تعترف بحكومة الوفاق التي يرأسها فايز السراج، لا تتردد عن دعم قوات خليفة حفتر المدعومة من طرف مصر والإمارات، ومن الدوافع الأساسية وراء دعم فرنسا لحفتر هي المصالح المشتركة بين

الطرفين؛ فما يقوم به حفتر من عمليات عسكرية في جنوب البلاد بغرض محاربة عناصر تنظيم الدولة الإسلامية، ضبط الحدود وتأمين المنشآت النفطية، يتماشى اجمالا مع مصالحها الجيوسياسية وجوهر استراتيجيتها المتمثلة في الجنوب الليبي الغني بالموارد الطبيعية خاصة حقلي الفيل والشرارة، [7]، علاوة على ذلك تسعى فرنسا على الدوام إلى الحفاظ على الأرباح التجارية الضخمة من خلال تأمين مصالح شركة الطاقة العملاقة "توتال"، ويرجع ذلك إلى مميزات النفط الليبي، فعلى غرار سعره المناسب يتميز بسهولة تصديره إلى فرنسا.[8].

غير أن دعمها لحفتر لحسم المعركة عسكريا، تعثّر بعد الإخلال الذي مسّ موازين القوة العسكرية لصالح حكومة الوفاق بموجب التدخل التركي المباشر في ليبيا ونقل معدات وأسلحة لمنع سقوط طرابلس، وذلك بعد توقيعها مذكرتي اتفاق أمني وأخرى بشأن ترسيم الحدود البحرية في نوفمبر 2019، الأمر الذي أربك الحسابات الفرنسية، [9]، فاشتد على خلفية ذلك التوتر بين فرنسا وتركيا ففي حين ترى فرنسا أنه تهديد لنفوذها في افريقيا وشرق المتوسط واشارة ماكرون في إطار هجماته الكلامية ضد أردوغان إلى أن ما تسعى إليه تركيا هو إعادة الخلافة العثمانية إلى بلدان شمال افريقيا؛ يرى الطرف التركي أن الغضب الفرنسي يعود إلى خسائر قوات حفتر مقابل وصول قوات حكومة الوفاق الوطني إلى مدينة سرت وقاعدة الجفرة[10]، التي تسعى فرنسا إلى السيطرة عليها نظرا لأهميتها من حيث النفط والغاز واتهامها بمحاولة إحياء دورها التاريخي الاستعماري في افريقيا[11].

3.2 السلام المتوسطي:

على خلفية التوترات الأخيرة التي تشهدها منطقة شرق المتوسط بين تركيا واليونان بخصوص أنشطة التنقيب عن الموارد الهيدروكربونية وقضية ترسيم الحدود البحرية، تحول شرق

المتوسط إلى منطقة جذب للقوى الفاعلة، فعلى غرار فرنسا، التحقت في ظرف وجيز كل من الولايات المتحدة، روسيا والصين بغرض فرض السلام في المنطقة؛ فبعد يومين من إرسال فرنسا لبارجتها الحربية "شارل ديغول" المزودة بالطاقة النووية إلى شرق المتوسط، أكدت الولايات المتحدة على ضرورة تعزيز التعاون الأمني مع قبرص لمواجهة تركيا [12]،كما قررت رفع جزئي لحظر الأسلحة المفروض عليها منذ 1987، لتجري القوات الروسية والتركية بدورهما مناورات بالذخيرة الحية على مقربة من سواحل قبرص لمدة أسبوعين[13]. الأمر الذي أدى إلى عسكرة شرق المتوسط وانتقل إلى ما يشبه حروب بالوكالة[14].

4.2 دعم لبنان لحسابات نفطية:

يحاول ماكرون منع تركيا من تثبيت موطئ قدم في لبنان كما حصل في ليبيا، لذا سارع إلى التدخل بعد يومين من انفجار مرفأ بيروت في أوت 2020، لتُترجم زيارته طموحات فرنسا لإحياء دورها التاريخي بالمنطقة، عبر الطلب من زعماء الكتل السياسية بسرعة تنفيذ عملية الإصلاحات وتحديد تاريخ الفاتح من سبتمبر للانطلاق في أعمالهم مع تهديدهم بتجميد أموالهم في بنوك فرنسا إن لم يتحقق ذلك. [15] عقبتها بيومين زيارة وزير الخارجية التركي ونائب الرئيس فؤاد أقطاي للبنان بغرض تقديم الدعم من خلال وضع ميناء مرسين في خدمة الحكومة اللبنانية إلى غاية إعادة بناء ميناء بيروت، حملت هذه التطورات المتسارعة معها بوادر بروز توتر إقليمي جديد بين فرنسا وتركيا تجلت في المواجهة الكلامية بين رؤساء البلدين بالتشكيك في نوايا بعضهم تجاه لبنان، ومن مظاهرها كذلك التنافس على تقديم المبادرات التضامنية، وتوالي زيارات الرئيس الفرنسي للبنان مع إشرافه على مؤتمر دعم دولي بتنسيق مع الأمم المتحدة شهر أكتوبر، [16] وبالتالي يُظهر ماكرون فرنسا على أنها طرفا دوليا وسيطا ومحايدا، تسعى للدفع بوتيرة تشكيل حكومة تشرف على تنفيذ الإصلاحات لإنعاش القطاع الاقتصادي المنهار من خلال تفعيل الحوار مع أطراف الأزمة اللبنانية على

المستوى الداخلي والخارجي، خاصة مع قبرص وإسرائيل والولايات المتحدة لحل مشكلة ترسيم الحدود والمتعلقة بالبلوك 9 فلطالما كانت تتوسط وتعمل على تنسيق الجهود الدبلوماسية بهدف تأمين عملية الاستكشاف واستخراج نفطه والبحث له عن أسواق.[17]

حتى أن الأمر تعدى الجهود الدبلوماسية إلى الدعم العسكري، ففي سبتمبر 2019 وقّعت الحكومتين الفرنسية واللبنانية "خطاب نوايا" يتضمن تزويدها بمعدات عسكرية تخولها لحماية حقولها النفطية والغازية البحرية. [18]، وانطلقت رسميا في لبنان فيفري 2020 أعمال حفر أول بئر للتنقيب عن النفط والغاز، بالتعاون طبعا مع شركة "توتال" الفرنسية وتم ذلك في البلوك رقم 4على عمق 1500متر، واستكشاف مكامن تقع على عمق يتجاوز 2500متر تحت البحر. [19]، فكانت ولا تزال فرنسا الدولة الداعمة للبنان، وهو الأمر الذي استفز الولايات المتحدة خاصة في ظل رئاسة ميشال عون، حيث وجهت واشنطن في جوان 2020 تعاليم لفرنسا بأن تكتفي شركتها توتال بالتنقيب في البلوك رقم 4 دون سواه كونه يحتوي على كميات تجارية وفيرة كافية[20]، مع التهديد لها ولشركتها بالخسارة في أماكن متفرقة من العالم إذا لم تمتثل لهذا الطلب، ولم تتوان الولايات المتحدة مدفوعة برغبة إسرائيل عن استغلال أوضاع لبنان السياسية والاقتصادية الصعبة[21]خلال الأشهر الأخيرة لتجبره على الدخول في مسار تفاوضي بشأن ترسيم حدوده البحرية ومنطقته الاقتصادية الخالصة[22].

3.المحور الثاني: الآليات الداعمة للدور الفرنسي في منطقة شرق المتوسط

انطلاقا من موقف فرنسا من السياسة التركية في منطقة شرق المتوسط، والذي يهدف في مجمله إلى الحد من نفوذ تركيا المستمر في المنطقة وموازنتها، خاصة بعد إصرار تركيا عدم التراجع عن أعمال التنقيب عن الموارد الهيدروكربونية في المناطق التي تعتبرها جزء من جرفها القاري رغم التوتر الحاصل مع دول الجوار على المناطق المتداخلة، إلى جانب

ما أحرزته تركيا أيضا من تقدّم في بعض الملفات والتي تُحسب لصالحها، كاستعادة التوازن بين فرقاء ليبيا، على غرار توقيع اتفاقية ترسيم الحدود معها، بالإضافة إلى إثبات وجودها في الملف اللبناني من خلال المبادرات التطوعية، الأمر الذي دفع فرنسا نحو تكثيف وجودها في المنطقة بما يضمن لها مصالحها، وفي نفس الوقت محاولة إجبار تركيا على الانسحاب ووقف تمددها في المنطقة، وذلك بالاعتماد على عدة آليات تراوحت بين توجهات ذات طابع عسكري، كذلك تحديث لسياسات دفاعية مبنية على اتفاقيات الدفاع المشترك وأيضا الضغط من أجل موقف حازم ضد تركيا عبر عدة تكتلات :

1.3 الترتيبات الأمنية الفرنسية في منطقة شرق المتوسط:

في ظل فوضوية النظام الإقليمي شرق المتوسط على خلفية ما تشهده المنطقة من توترات، يرتبط بعضها بالاكتشافات الطاقوية والأخرى تاريخية تعيش المنطقة حالة من "سباق تسلح"غير مسبوق، خاصة بعد تراجع الحضور الأمريكي في المنطقة السنوات الأخيرة الأمر الذي أدى إلى عسكرتها ، فوفقا لمبدأ اللاّيقين في العلاقات الدولية، سعت دول المنطقة إلى تعزيز قدراتها العسكرية كمّا ونوعا لحماية حقولها النفطية وأنشطة التنقيب عن موارد الطاقة بالإضافة إلى تبلور سياسة المحاور ممثلة في قطباها فرنسا وتركيا؛ لتتباين بذلك المقاربات الدولية بين المقاربة الهجومية والدفاعية، ما يبدو سيدفع بالمنطقة إلى مأزق أمني، في هذا الصدد ومن خلال توجهات فرنسا الخارجية وما يحاول ماكرون توضيحه عبر تصريحاته يمكن أن يُفهم من سياسته أنها دفاعية، بحيث لا تسعى إلى بسط الهيمنة بل إلى تعزيز قوتها لضمان توازن يخدم مصالحها الحيوية، [23] ويبدو ذلك جليا في أمرين؛ الأول في حضورها العسكري والأمر الثاني يظهر في عقد اتفاقيات بيع الأسلحة.

منذ وصول ماكرون للحكم وهو يعمل على تأكيد مواصلة فرنسا فرض وجودها القوي في ليبيا، ولعل ما يبرهن على ذلك رعايته لمبادرة "المصالحة الوطنية" في عام 2017 بجمع

فرقاء ليبيا للتفاوض بشأن اتفاق تقاسم السلطة، والتي أثبتت فشلها فيما بعد، [24] إلّا أن اكتشافات صواريخ "جافلين" بعد الهجمات العسكرية على طرابلس في 4 أفريل 2019[25]، تدل على مشاركة فرنسا المباشرة والفعالة بوسائل حديثة في المعارك التي تزيد في انقسام ليبيا وتعطيل مسار الحل السياسي للأزمة [26]، على غرار تدخلاتها الدبلوماسية والتي كان لها بالغ الأثر في تقديم حفتر على المستويين المحلي والدولي على أنه الطرف الأقوى في المعادلة وأنه الأقدر على فرض سيطرته في ليبيا، وبالتالي اشراكه في المفاوضات التي أثبتت فشلها جميعا[27].

أدانت فرنسا تدخل تركيا العسكري الواسع والعلني في ليبيا في 31 جانفي 2020 والذي أخذ طابع رسميا كونه استجابة لطلب حكومة الوفاق بالتدخل، حيث اعتبرته فرنسا انتهاكا لما جاء في اتفاق مؤتمر برلين الدولي في 19جانفي 2020، علاوة على استفزازاتها المتكررة بشأن التنقيب عن الغاز شرق المتوسط والتي تؤجج الصراع بين تركيا ودول النطقة [28]، وبغرض حماية المصالح الأروبية أعلن ماكرون تعزيز وجود القوات البحرية الفرنسية في شرق المتوسط، ففي 21فيفري2020 رست حاملة الطائرات "شارل ديغول" في ميناء ليماسول[29].

كما وجّه ماكرون اتهامات لتركيا باستغلال عضويتها في حلف الناتو لزيادة بسط نفوذها الإقليمي من خلال التدخلات، وذلك على خلفية نشر تركيا لسبع سفن قبالة ليبيا في 14جوان2020 بما يخالف قرار حظر الأسلحة.

وعلى خلفية نشر تركيا لسفينة المسح الزلزالي "عروج ريس" مرفقة بفرقاطات من البحرية التركية في 10أوت2020 للبحث عن المواد الهيدروكربونية المحتملة في المياه المتنازع عليها؛ دعا ماكرون اليونان وتركيا إلى التشاور أكثر لتخفيف التوتر شرق المتوسط، وفي

هذا الصدد أشاد بمبادرة الوساطة الألمانية،كما أعلن عن تعزيز الوجود العسكري الفرنسي مؤقتا في المنطقة وذلك بغرض تقدير الوضع في المنطقة مع الشركاء الأوروبيين بما فيهم اليونان وتأكيد التزامها لضمان القانون الدولي.[30]

اختارت فرنسا توجها أكثر أحادية من خلال تعزيز وجودها العسكري ضد تركيا [31]، لذا أرسلت سفينتين من "رافال" وفرقاطتين "لافييت" في 13أوت2020، لتأكيدٍ منها على التضامن والإصطفاف إلى جانب اليونان. [32]

في 26أوت 2020، وفي إطار سعي فرنسا لحشد الحلفاء ضد تركيا، تم تنظيم مناورة رباعية " Enimia"، بمشاركة كل من فرنسا، اليونان، قبرص، إيطاليا، والتي تهدف حسب وزارة الدفاع اليونانية إلى نشر العتاد الجوي والبحري لهذه الدول في منطقة جنوب شرق المتوسط وتبيّن دلالاتها الالتزام الجماعي والشامل لتلك الدول الأروبية وحرصها على تطبيق القانون الدولي وقانون البحار، إلّا أنها تؤكد في كل مرة على أفضلية الحل الدبلوماسي.[33]

إلى جانب ذلك تعهّدت فرنسا بالتزام عسكري مع قبرص واليونان، وفي هذا الصدد اقتنت اليونان 18 طائرة مقاتلة من طراز "رافال" وأربع فرقاطات بحرية بهدف تحسين قدراتها العسكرية ضد تركيا التي لا تملك طائرات مقاتلة مماثلة.[34]

2.3 سعي فرنسا نحو تحجيم الدور التركي بالمنطقة :عبر الهياكل

تحاول فرنسا تبني نهج جمعي للتوصل إلى موقف دولي موحد ضد تركيا من خلال عدة هياكل:

أ –عبر الإتحاد الأروبي:

بينما تواصل تركيا سياستها العدوانية كما يصفها ماكرون، يطالب هذا الأخير بتحرك أروبي لوقف استفزازاتها، ففي بيان مشترك صدر في ختام القمة السادسة للميد 7 الذي انعقد في العاصمة المالطية جوان 2019، أشار ماكرون إلى أن الإتحاد الأروبي لن يتردد في اتخاذ اجراءات صارمة ضد تركيا، إن لم توقف أنشطتها غير القانونية في المنطقة الإقتصادية الخالصة لقبرص، الأمر الذي اعترضت عليه تركيا، واعتبرت أن ما تقوم به قبرص اليونانية من أنشطة تنقيب أحادية الجانب هو ما يُعتبر غير قانوني، كونها تنتهك الجرف التركي خاصة في القطاعات 1و4و5و6و7.[35] .

ففي نوفمبر 2019 قرر مجلس وزراء الإتحاد الأروبي فرض عقوبات على تركيا، استهدفت الشركات المشاركة في عملية التنقيب وتضمنت أسماء مسؤولين في شركة البترول التركية، كما تشمل العقوبات أيضا حظر الدخول إلى أراضي الإتحاد الأروبي، بالإضافة إلى حظر منح قروض للأشخاص والشركات المدرجة ضمن اللائحة. [36]، كما دعا مجلس الإتحاد الأروبي في جويلية 2020 تركيا إلى التنسيق مع اليونان وبدء حوار سلمي والتفاوض بحسن النية، وفي ذات السياق ، قرر المجلس الأروبي في 10ديسمبر2020، على خلفية قمة الدول ال 27 في بروكسل فرض عقوبات فردية على تركيا بإضافة أسماء إلى القائمة السوداء.[37]

النزعة التدخلية التي تنتهجها فرنسا في شرق المتوسط بشأن صراعات الطاقة وترسيم الحدود البحرية بين تركيا واليونان وانخراطها أيضا في الملف اللبناني والليبي، مستمدة من التعديلات التي مسّت الكتاب الأبيض الفرنسي للدفاع والأمن عام 2013 إلّا أنه يبدو جليا حجم

الإخفاق في الإستراتيجية الفرنسية بسبب سياسة ماكرون التي تعتمد على شركاء [38]، بعيدا عن العمل الجماعي عبر تكتل الإتحادالأروبي والناتو الذي يحث عليه الكتاب الأبيض[39].

ب-عبر الناتو:

وصف ماكرون الحلف "بالميت دماغيا" في نوفمبر 2019 لأنه لم يعد يعمل حسبه بمبدأ الدفاع الجماعي، كما أبان عجزه عن التنسيق الإستراتيجي وأرجع ذلك إلى دبلوماسية ترمب الأحادية الجانب مع الرئيس التركي أردوغان من قوضت حلف الناتو.[40]

توصل الناتو إلى اتفاق بين الجيش التركي واليوناني بشأن التوصل إلى آلية "عدم التضارب"، لكن خلافهما الأخير ربما يمثل التصعيد الأكثر حدة حتى الآن، كما أدى شراء تركيا لنظام S400 الروسي في جويلية 2020 إلى إلغاء تسليم أكثر من 100 طائرة مقاتلة أمريكية من طراز F35 كانت قد اشترتها تركيا حيث اعتبر الناتو أن النظام الروسي يمثل تهديد للحلف العسكري ويُعرض تقنية ال F35 للخطر.[41] ، تلتها عقوبات فرضتها الولايات المتحدة في ديسمبر 2020 بموجب قانون "كاستا" الأمريكي، استهدفت من خلالها هيئة لتطوير الصناعات الدفاعية التركية وتضمنت تجميد الأصول وقيود على التأشيرة لرئيسها إسماعيل دمير وثلاث موظفين، وهو الأمر الذي أدانته تركيا وبعض الدول إلى جانب الأمين العام للحلف الأطلسي الذي صرّح بدوره عن أسفه لفرض حلفاء الناتو عقوبات على بعضهم البعض، حيث اعتبر أن شراء تركيا لصواريخ s-400 قرار سيادي لكن نظام نظام400-s لا يتوافق مع أنظمة الحلف ولا يمكن ادماجهم، وحث على الحلول السلمية.[42]

ج- عبر منتدى غاز شرق المتوسط:

مثلما ساهمت جيوبوليتيك الغاز في تعزيز التقارب بين قبرص واليونان من جهة واسرائيل من جهة أخرى، كانت على صعيد آخر سببا في تعاظم حدة التوتر بين عدّة أطراف ضد تركيا

ولعل ما يدّل على ذلك، إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط الذي تحوّل إلى منظمة دولية اقليمية في جانفي 2020، شارك فيه سفير فرنسي بعد طلب فرنسا الإنظمام للمنظمة، بغرض انجاح مسعاها في كبح جماح تركيا وخلق توازن استراتيجي جديد عبر هذا التكتل الذي استثنى تركيا على غرار ليبيا، سوريا ولبنان، علاوة على رغبة فرنسا في التخلص من التبعية الأروبية لغاز روسيا عبر غاز شرق المتوسط.[43]

4.المحور الثالث: ردود الفعل التركية على التصعيد الفرنسي تجاهها

تقر تركيا بأن موقفها بشأن قضايا شرق المتوسط ومن الحضور الفرنسي، ينحصر بالمجمل ضمن الموقف الدفاعي أكثر منه هجومي توسعي، فبينما تحتج اليونان عن أنشطة تركيا الإستكشافية التي تشمل مساحة معتبرة من الجرف القاري لجزيرة كاستيليريزو، الواقعة على بعد كيليومترين من ساحل ليسيان التركي، يؤكد وزير الخارجية التركي مولود جاويشأوغلو أن "الجزيرة البعيدة عن البر والقريبة من تركيا ليس لها جرف قاري"، كما قال نائب الرئيس التركي أن "أنقرة ستمزّق الخرائط التي رسمت لسجننا داخل البر". مؤكدا على أنها تتصرف بناء على ما ينص عليه قانون الأمم المتحدة للبحار. [44]تهدف تركيا من خلال سياستها المتوسطية إلى تغيير توازن القوى بحيث تفرض نفوذها في المنطقة، وتعتمد في ذلك على عاملين:

الأول؛ بناء تحالفات اقليمية، واحدة مع جمهورية قبرص الشمالية والتي توجد بها قاعدة عسكرية تركية منذ 1974، ولازالت مزودة ب 30ألف جندي من قواتها، والأخرى تتمثل في عقد اتفاقية بشأن ترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق الليبية بالتوازي مع اتفاقية أمنية بما يسمح لها توسيع نفوذها البحري في الموانئ الليبية [45]، أما العامل الثاني فيتمثل في مرجعية تركيا في دفاعها عن حقوقها والتي تقوم على عقيدة "الوطن الأزرق"، التي تشمل

بسط السيطرة على مساحات مائية منها الساحل الشرقي لجزيرة كريت ونصف من بحر ايجه، وهي عقيدة لحماية وتطوير الحقوق والمصالح التركية وتتضمن خمسة أنشطة مختلفة؛ تتمثل الأولى في استخدام البحرية كأداة الدبلوماسية العسكرية أو دبلوماسية الردع، والثاني هو استخدام الصناعات الدفاعية التركية لدعم القوات البحرية والجوية، ثالثا استخدام وتطوير سفن الإستكشاف بتقنية المسح الزلزالي وسفن الحفر التركية، رابعا الإهتمام بالعلوم البحرية وتطبيقاتها في الوطن الأزرق، أما الخامس إنشاء أطر قانونية وقضائية لحماية المناطق التركية الإقتصادية الخالصة، ويتأتى هذا عن طريق عقد اتفاقيات ترسيم الحدود مع الدول المجاورة، فتهدف من خلال هذه الأنشطة إلى توسيع دائرة نفوذها في البحار الثلاث؛ المتوسط، بحر ايجه والبحر الأسود وبالتالي إمكانية الوصول إلى مصادر الطاقة والموارد الإقتصادية.[46]

أول من طرح عقيدة "الوطن الأزرق" **Mavi Vatan** هو الأدميرال التركي جيم جوردينز في عام 2006، وتم تبني هذه العقيدة من طرف الرئيس أردوغان منذ 2015 كجزء أساسي من إستراتيجية وطنية، لتأكيد الاستقلال التركي في سياستها الخارجية لتشمل النفوذ في المناطق المحيطة بتركيا.[47]

في سياق عقيدة "الوطن الأزرق" القائمة على القوة العسكرية اختبرت تركيا قدرات قواتها البحرية، مركباتها وسفنها ومدى جاهزيتها للعمليات البحرية الأساسية، وكانت أولى المناورات شهر فيفري لعام 2019، أطلق عليها "الشتاء2019"،بمشاركة 8 دول بالإضافة إلى 7 دول بصفة مراقب، لتجري تركيا بعدها مناورات "الوطن الأزرق" من 27فيفري إلى 5 مارس 2019 في البحار الثلاث بهدف إبراز القدرات العسكرية للقوات البحرية، ووصفت بالأضخم منذ تأسيس الجمهورية التركية، شاركت فيها 103 من سفن مختلفة، 13 فرقاطة و7غواصات و17سفينة إمدادات و14 سفينة حفر السواحل و6سفن كورفييت و16 هجومية

بالإضافة إلى طائرات دورية بحرية ومروحيات بحرية، ونفذت هذه المناورة كرد فعل على منتدى الغاز الذي انعقد قبل شهر في جانفي 2019 والذي استثنى منه تركيا.[48]

تلتها في شهر ماي 2019 "أكبر مناورة عسكرية"للبحرية التركية على خلفية من التوترات الشديدة بشأن التنقيب عن الغاز قبالة السواحل القبرصية [49]، وتجري هذه التدريبات في البحار الثلاث بشكل متزامن وتضم 131سفينة عسكرية و33مروحية و57طائرة[50].

كما شنّت شهر ماي 2020 حملة جوية كثيفة استهدفت خطوط الإمداد ومخازن السلاح لقاعدة الوطية التابعة لحفتر، والتي تمكنت حكومة الوفاق من استرجاعها على غرار جل مناطق الغرب الليبي بالإضافة إلى مطار طرابلس الدولي إلى حد قاعدة الجفرة ذات الأهمية الإستراتيجية، بعد انتصارات عسكرية يعود فيها الفضل إلى الطائرات التركية المسيّرة، وهي الهزيمة التي تراجع على إثرها الدور الفرنسي في ليبيا وتخلي ماكرون عن دعم خليفة حفتر[51].من مظاهر عقيدة الوطن الأزرق تطوير الصناعات الدفاعية، إذ حققت الصناعات العسكرية التركية نهضة غير مسبوقة، بحيث تسد ما يعادل 80% من حاجات القوات المسلحة التركية بمختلف فروعها، وتحولت من أبرز مستورد للأسلحة إلى مصدر مهم عالميا، وأصبح بذلك الجيش التركيأداة فعالة في تحقيق أهداف تركيا السياسية وحماية مصالحها الحيوية وبالتالي تعزيز مكانتها الإقليمية [52].وقد عرفت تركيا تفوقا دفاعيا خاصة مع تطور صناعة الطائرات المسيّرة حتى أصبحت من أكبر أربع دول في العالم في مجال تصنيع هذه الطائرات، ما دفع بوزير الدفاع البريطاني "بن ولاس" في 11ديسمبر 2020 الإعتراف بنجاح تركيا في مجال الدفاع رغم التضييق عليها، واعجابه بمدى فعالية الطائرات المسيّرة وبالتحديد طائرة Bayrakatar TD2.[53]

يؤكد الرئيس رجب طيب أردوغان أن سياسة بلاده دفاعية وليست توسعية، وأن اليونان وقبرص هي من يُفاقم حال التوتر شرق المتوسط من خلال تجاهلهم لحقوق تركيا وقبرص

التركية في المنطقة، ويصف مطالب اليونان بجرف قاري مساحته 40ألف كلم استنادا على جزيرة ميس التي تقدر مساحتها ب 10كلم باللامنطق، ويُرجع سلوكات اليونان الخارجية إلى الضغط من قبل دولة لا تملك ساحلا في شرق المتوسط ويقصد بذلك فرنسا.

كما أكد الرئيس أردوغان في كلمة ألقاها خلال ندوة موسومة بعنوان "القانون البحري الدولي وشرق المتوسط"، من تنظيم جامعتا اسطنبول ومرمرة بمشاركة البرلمان التركي ما ، على ضرورة جعل البحر المتوسط "بحيرة سلام" والنئي عن خلق توترات جديدة بين الدول.

5. خاتمة

الملاحظ لتوترات منطقة شرق المتوسط، التي تتسم أحداثها بالتعقيد والتشابك يدرك أنها تتعلق بالدرجة الأولى بالبعد الطاقوي لما تمثله تلك الموارد من أهمية استرتيجية سواء بالنسبة لدول المنطقة التي تزخر سواحلها باحتياطات مهمة من مصادر الطاقة، أو تلك المستوردة والمستثمرة من خلال شركاتها الوطنية، وهو ما يتجلى في التوتر الحاصل بين تركيا من جهة وفرنسا وحلفائها من جهة أخرى، حيث تسعى تركيا وباقي دول المنطقة إلى الاستفادة من هذه الثروات من خلال أنشطة التنقيب المكثفة والمستمرة على غرار العمل على إعادة تعليم حدودهم البحرية وتثبيتها قانونيا عبر عقد اتفاقيات بحرية وذلك بغرض تحقيق أمنهم الطاقوي وتعزيز مكانتهم الإقليمية والدولية، إلّا أن ما ميّز مساراتهم هذه أنها أحادية الجانب والتي ترجع بالأساس إلى صراعات حدودية تاريخية، وعلى صعيدٍ ذي صلة، تسعى اليونان إلى بناء نظام إقليمي للأمن والطاقة يستثني تركيا والقبارصة الأتراك، بل ويجعلها هدفا استراتيجيا لنظرائها الإقليميين، بدعم من فرنسا، حيث تسعى هذه الأخيرة أيضا إلى حشد معارضين إضافيين للسياسة التركية في المنطقة عبر تكتل الاتحاد الأروبي و الناتو.

واللافت أنه لم يُستثنى من المشهد البعد العسكري؛ فمن أجل تحقيق فرنسا لمصالحها؛ وضمان استثمارات شركاتها النفطية، كسب حلفاء في المنطقة، وخلق امتداد جغرافي

وسياسي لمصالحها، و الحد من الاعتماد الأوروبي على روسيا عبر غاز شرق المتوسط ؛ اعتمدت على القوة العسكرية الصلبة من خلال تعزيز الحضور العسكري وعقد صفقات بيع الأسلحة لحلفائها بالمنطقة، بناءً على تصور عقلاني برغماتي. الأمر الذي دفع بتركيا إلى إعادة صياغة استراتيجيتها بما يحقق لها مصالح اكبر تتعلق بالاستفادة من الموارد الطبيعية بما فيها أنابيب النقل والممرات كجزء من طموحاتها في أن تصبح مركز الطاقة في المنطقة. ويبدو في المجل أن هذه المعطيات ستدفع بالمنطقة إلى سباق تسلح محموم يزيد من حدة التوتر ويجعل خيار المواجهة العسكرية قائما، حتى وإن كان مستبعدا نظرا لتقاطع المصالح التركية والغربية، ولعل ما يستدل على هذه الأخيرة تضارب المواقف الأروبية بشأن قرار موحد يفضي إلى فرض عقوبات ضد تركيا.

6. الهوامش والمراجع

[1]"تطور مهم "لـ"توتال ..."رغم التهديد ستنقّب عن النفط بهذه المنطقة "، 2020، متحصل عليه، https://n9.cl/u1o60

[2]مايكل اميرسون، "التنقيب عن الغاز وعمّا هو أكثر في المياه القبرصية"،مجلة رؤية تركية ، المجلد 3، ربيع، 2014، صفحة ص 103.

[3]"اليونان ترفع حالة التأهب بعد ارسال تركيا سفينة "أبحاث" شرق المتوسط" 2020، متحصل عليه، https://www.bbc.com/arabic/world-53727404

[4]"ب"سفن للتنقيب"..تركيا تؤجج التوترات مع الإتحاد الأروبي"، متحصل عليه https://n9.cl/toqsj

[5]عصام عبد الشافي ، "خريطة الأهداف والمصالح: ماذا تريد فرنسا من ليبيا". المعد المصري للدراسات،2020، ص6.

[6]"سياسية واقتصادية وعسكرية...ما هي مصالح فرنسا في ليبيا؟" ، 2020، متحصل عليه .https://n9.cl/28n0k

[7]أحمد قاسم حسين ، "التنافس الفرنسي–الإيطالي على النفوذ في ليبيا". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2019، https://n9.cl/wkl8l.

[8]عمر كوش ، "في أسباب التوتر الفرنسي التركي بشأن ليبيا" ، العربي الجديد 2019، متحصل عليه https://n9.cl/d06pq

[9]يمان دلفي، "فرنسا في ليبيا: الدور التاريخي المتجدد ومستقبل النفوذ"، برق للسياسات والإستشارات 2020 ، متحصل عليه https://n9.cl/owvyc

[10] عمر كوش. مرجع سابق.

[11] عايدة عميرة ، "ماذا وراء دعم فرنسا لحفتر؟" 2020، متحصل عليه https://n9.cl/dk7f8

[12] "السلام المتوسطي أم الشرارة الأولى للجحيم" ،*مركز دراسات الديموقراطية الحر ة* 2020، https://n9.cl/cjkx6

[13] محمد كمال ، "السلام المتوسطي"، 2020، متحصل عليه https://n9.cl/3uknx

[14] حسام مطر، "شرق المتوسط...خليج آخر"، 2020، https://n9.cl/5o2wn

[15] خالد سعد زغلول ، "لماذا تنقذ فرنسا لبنان"، المجلة، 2020، متحصل عليهhttps://n9.cl/i3ya7.

[16] رشيد جنكاري ، "من لبنان إلى العراق...كيف تسعى فرنسا إلى تطويق تركيا وتحجيم نفوذها بالمنطقة؟"،2020، متحصل عليه https://n9.cl/cujd8.

[17] طوني بولس ، "نفط لبنان والخوف من استغلال العائدات لتمويل حزب الله" ، 2019، متحصل عليه https://n9.cl/4iblf.

[18] "فرنسا تمد لبنان بمعددات عسكرية بحرية لحماية حقول النفط والغاز في المتوسط" ، 2019، متحصل عليه https://n9.cl/z7qff.

[19] " لبنان يطلق أعمال حفر أول بئر استكشافية للنفط مع شركة توتال" ، 2020، متحصل عليه https://n9.cl/aylp8.

[20] "اتفاق الإطار بين لبنان وإسرائيل لترسيم الحدود : دلالات التوقيت وطريقة الإعلان" ،*المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*، 2020، متحصل عليه https://n9.cl/46kig.

[21] ميسم رزق ، "واشنطن لفرنسا: لا نفط ولا أموال بوجود حزب الله في الحكومة" ، 2020، متحصل عليه https://n9.cl/hfhyd.

[22] وائل نجم "لبنان في الذكرى المئوية الأولى...تحدي ات البقاء وفرص النجاة" ، مجلة دراسات شرق أوسطية، 2020، العدد93، ص 123.

[23] حسام مطر، مرجع سابق.

[24] يوسف كامل "رهان محفوف بالمخاطر..لماذا يدعم ماكرون حفتر في ليبيا" ، 2020، متحصل عليه https://n9.cl/uzd3a

[25] علي بن ساعد، "فوضى سياسية وتدخلات أجنبية"، 2020، متحصل عليه https://n9.cl/ctfxv

[26] Nariah, Jacques (2019), "l'intervention française en libye. Le CAPE de Jérusalem" https://jcpa-lecape.org/lintervention-francaise-en-libye/.

[27] أشطو سهام ، "السياسة الفرنسية في ليبيا، دور "متناقض "في مشهد معقد أصلا"، دوتشي فيلي التركية، 2019.

[28] "جهود فرنسية مكثفة لصد انتهاكات تركيا في المتوسط"،2020، متحصل https://n9.cl/k587o.

[29] "تستغل وضعها في الناتو...ماكرون يندد بتدخل تركيا "غير المقبول" في ليبيا" ، 2020، https://n9.cl/3hk8d.

[30] "Tensions en Méditerranée : Emmanuel Macron renforce la présence militaire française. le point international", 2020, https://n9.cl/9nscm

[31] Deschaux-Dutard, Delphine 2020,"L'UE et le dilemme de sécurité en Méditerranée orientale : la médiation ou la menace ?"..., revue DSI, n°150, novembre-décembre 2020, p72.

[32] "الصراع التركي الفرنسي، الملامح والجبهات المفتوحة" ، صحيفة الإستقلال –الشعب يريد، 2020، صفحة 7.

[33] Perrin, Olivier, "La Grèce et la Turquie se toisent en Méditerranée pour quelques barils de pétrole", 2020, le temps, https://n9.cl/ly20h

[34] "اليونان تبرم صفقة شراء 18 مقاتلة "رافال" فرنسيّة لتعزيز قدراتها العسكرية" ، (2020)، متحصل عليه https://n9.cl/w24ev.

[35] SABAH, DAILY, "Turkey rejects biased remarks on Cyprus, East Med in Southern EU summit", 2019, https://n9.cl/9e7hx

[36] "مع تجاهل أردوغان للإنذارات...الإتحاد الأروبي يقترب من فرض عقوبات على تركيا" ، (2019)، متحصل عليه https://n9.cl/5qi9g.

[37] "اتفاق في القمة الأروبية على فرض عقوبات على أنقرة"، دوتشي فيلي التركية، (2020).

[38] حازم عياد، "الإستراتيجية الفرنسية بين القصور الذاتي وعجز ماكرون". دوتشي فيلي التركية،(2020).

[39] سهام أشطو ، "ليبيا: تصعيد جديد يبعد البلد عن الحل السياسي..فماذا يفعل الأروبيون؟". دوتشي فيلي تركية، (2019).

[40.] Heilbrunn, Jacob, "Emmanuel Macron is right: NATO is over. the Washington post",2019, https://n9.cl/9s7m0.

[41.] Fraser, Suzan, "Turkey's Erdogan brushes off EU sanctions threat. the Washington post", 2020, https://n9.cl/lcxiv

[42.] "Sanctions américaines contre la Turquie: l'OTAN appelle à trouver "une solution", 2020, https://n9.cl/2q7vs

[43.] Marcou, Jean, "Alerte en Méditerranée orientale".., Diplomatie, no 105, septembre-octobre 2020, p. p.42.

[44.] "تركيا واليونا ن: ما أسباب التتوتر بين البلدين؟ "، متحصل عليه https://www.bbc.com/arabic/world-53569262.

[45.] آذارارامان 2020، "الوطن الأزرق ومشروع الهيمنة البحرية "، متحصل عليه https://ronahi.net/?p=73097

[46.] Caillaud, Matthieu 2020, "Qu'est-ce que la « patrie bleue » ? Une conversation avec l'idéologue de la doctrine géopolitique turque", https://n9.cl/6xqnf

[47.] حسين جمو ، "فرنسا تقود جهود ردع الوطن الأزرق التركي" ،2020، متحصل عليه https://n9.cl/yuh

[48.] "الوطن الأزرق 2019، أضخم مناورات عسكرية في تاريخ تركيا" ، 2019، متحصل عليه https://n9.cl/yl4ct

[49.] "أكبر مناورة عسكرية للبحرية التركية وسط توترات الغاز "، 2019، متحصل عليه https://n9.cl/pjfhp.

[50.] عماد قدورة، "السياسة البحرية التركية في المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2020.

[51.] "مناورات عسكرية تركية في شرقي المتوسط في ما يبدو أنه استعراض للقوة مرتبط بالنزاع في ليبي ا"، 2020، متحصل عليه https://n9.cl/d98sy4

[52.] يوسف داوود، "حدود قدرة فرنسا على فرض قواعد اللعبة بالمتوسط"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،2020.